



من وزير التعليم العالي والبحث العلمي

إلى

السادة رؤساء الجامعات

السيد المدير العام للدراسات التكنولوجية

السيدات والسادة عمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث

الموضوع : حول استغلال برمجية "سليما" وتطبيق "دليل الإجراءات الخاص بالقواعد العامة للتقييم والارتقاء في الشهادة الوطنية للإجازة في نظام أمد".

المراجع :

- الأمر عدد 3123 لسنة 2008 المؤرخ في 22 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين والمواد والمسالك والتخصصات في نظام "أمد".
- قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا المؤرخ في 30 جوان 2009 يتعلق بضبط دليل الإجراءات الموحد لنظام الأرصدة والقواعد العامة للتقييم والارتقاء في الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين والمواد والمسالك والتخصصات في نظام "أمد" كما تم تنقيحه بمقتضى القرار المؤرخ في 19 أكتوبر 2012.

المصاحب :

- دليل الإجراءات الخاص بتطبيق القواعد العامة للتقييم والارتقاء في الشهادة الوطنية للإجازة في نظام أمد".
- جاذبة طلب تعديلات او إصلاحات في تطبيق "سليما".

تبعاً لصدور قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخ في 19 أكتوبر 2012 والمتعلق بتنقيح قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا المؤرخ في 30 جوان 2009 المشار إليه بالمرجع أعلاه، وعملاً على توحيد الإجراءات الخاصة بتطبيق القواعد العامة للتقييم والارتقاء في الشهادة الوطنية للإجازة في نظام "أمد" ومزيد توضيحها، حرصت الوزارة على إعداد الوثيقة التفسيرية المصاحبة والمعونة "دليل الإجراءات الخاص بتطبيق القواعد العامة للتقييم والارتقاء في الشهادة الوطنية للإجازة في نظام أمد".

كما تم تحيين برمجية "سليما" الخاصة بإدارة شهادات الإجازة والماجستير في نظام "أمد" لتأخذ بعين

الاعتبار المقننات الترتيبية المستحدثة وتيسير تنفيذها.

وتبعا لذلك، فانتم مدعون إلى اتخاذ جميع التدابير والإجراءات الضرورية لاعتماد برمجية "سليما" لإدارة مختلف مكونات أنظمة الدراسات والامتحانات في الشهادة الوطنية للإجازة في نظام "أمد". وفي حال مصادفة صعوبات في تحقيق الغاية المرجوة، أو عند الحاجة إلى توضيحات إضافية، فالمرغوب توجيه المطبوعة المرفقة بعد تعميمها إلى الجهة المبينة بها.

وفي هذا الإطار، نؤكد على ضرورة احترام وحدة الشهادات الوطنية وأنظمة دراساتها وامتحاناتها كما تم إنجازها من اللجان الوطنية القطاعية المختصة وتحاشي "المسالك الخصوصية" التي تشمل تغييرات جزئية أو جوهرية للبرامج الوطنية. كما تجدر الإشارة إلى أن النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بنظام "أمد" تحفز على تطوير برامج الإجازات وتقييمها وتعديلها لتواكب التطورات المعرفية وحاجيات المجتمع والاقتصاد من الكفاءات، شريطة احترام الإجراءات المتداولة من مشاورات علي مستوى الأقسام والمجالس العلمية ومصادقة مجالس الجامعات وموافقة اللجان الوطنية القطاعية المختصة وتأهيل مجلس الجامعات.

ونظرا لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية، فإني أعول عليكم، كل في ما يخصه، لتطبيق مقننات هذا المنشور بعنايتكم المعهودة.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الأعضاء: منصف بن سالي

